

٦ - وتُرجو من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة متابعة تنفيذ هذا القرار ، وتدعو لجنة مجلس الامن المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية الى الاستمرار في التعاون مع اللجنة الخاصة في اعمالها المتصلة بهذا الموضوع .

الجلسة العامة ٢٤١٤
٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥

٣٣٩٨ (٥ - ٣٠) - انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا ، وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

ان الجمعية العامة ،
وقد نظرت في البند المعنون " انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري ، والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي " ،

وقد درست الفصل المتعلق بهذه المسألة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤) ،

وان تضع في اعتبارها الاجزاء المتصلة بهذه المسألة من تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (٥) ، وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (٥ - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ (٥ - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن برنامج العمل من اجل التنفيذ التام للاعلان ، وكذلك الى سائر قرارات الامم المتحدة المتصلة بالبند ،

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، الفصل

الخامس .

(٥) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٤ (A/10024) .

وان تؤكد من جديد الالتزام الرسمي المترتب على الدول القائمة بالادارة ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، بتأمين التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الاقاليم الراقعة تحت ادارتها ، وحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الاقاليم من شتى ضروب الاساءة ،

وان تؤكد من جديد ان أى نشاط اقتصادى او نشاط آخر يكون معرقلا لتنفيذ الاعلان ومعيقا للجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي وسائر الاقاليم المستعمرة يشكل انتهاكا للحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه الاقاليم ، ويعتبر بالتالي متنافيا مع مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ،

وان تددين اشتداد انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم المستعمرة وتكدس ارباح هائلة واعادة هذه الارباح الى بلدانها الاصلية مما يضر بمصالح السكان ، لاسيما في الجنوب الافريقي ، والتي تعرقل بذلك تحقيق شعوب هذه الاقاليم لآمالهم المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

وان تددين بشدة الدعم الذى لا يزال يتلقاه كل من افريقيا الجنوبية ونظام الاقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية من تلك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معها في استغلالهما للموارد الطبيعية والبشرية لاقليم ناميبيا الدولي ولاقليم روديسيا الجنوبية (زمبابوى) غير المتمتع بالحكم الذاتى ، وفي زيادة ترسيخ سيطرتهم غير الشرعية والعنصرى على هذين الاقليمين ،

وان تدرك استمرار الحاجة الى تعبئة رأى العام ضد اشتراك المصالح الاجنبية ، الاقتصاد والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الاقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا ،

١ - تؤكد من جديد حق شعوب الاقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لاقاليمها ، وحقها في التصرف بهذه الموارد بما فيه خير تحقيق لمصالحها ؛

٢ - وتعلن مرة اخرى ان أية دولة قائمة بالادارة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة على موارد ها الطبيعية او تقدم المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، انما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي اخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الامم المتحدة ؛

٣ - وتؤكد من جديد ان انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، العاملة في الوقت الحاضر في اقاليم الجنوب الافريقي المستعمرة انما تشكل عقبة رئيسية تعترض الاستقلال السياسي لهذه الاقاليم وتمنع اهاليها الاصليين بموارد ها الطبيعية ، وذلك باستغلالها الاستنزافي للموارد الطبيعية لتلك الاقاليم وباستمرارها في تكدس الارباح الهائلة واعادتها الى بلدانها الاصلية وباستخدامها هذه الارباح في اثراء المستوطنين الاجانب وفي ترسيخ السيطرة الاستعمارية على تلك الاقاليم ؛

٤ - وتدعو سياسات الدول الاستعمارية والدول الأخرى التي تواصل مد يد الدعم والتعاون الى هذه المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم ، منتهكة بذلك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوبها الأصلية وحائلة دون التنفيذ التام والسريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يخص هذه الأقاليم ؛

٥ - وتدعو الدول الاستعمارية وكذلك الحكومات التي لم تتخذ بعد ، تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة وخاصة في إفريقيا مشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، تدابير تشريعية وإدارية وغيرها لانهاء مثل هذه المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة تضر بمصالح السكان ، الى أن تتخذ تلك التدابير ؛

٦ - وترجو من جميع الدول أن تتخذ تدابير فعالة لوقف توريد الأموال وأشكال المساعدات الأخرى ، بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى النظم التي تستخدم هذه المساعدات لقمع شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها القومي ؛

٧ - وتدعو جميع الدول الى وقف كافة العلاقات الاقتصادية او المالية او التجارية مع إفريقيا الجنوبية فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية او مالية او غيرها مع إفريقيا الجنوبية ، متصرفة نيابة عن ناميبيا او فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

٨ - وتدعو الدول القائمة بالادارة الى الغاء كل انظمة الاجور التمييزية الجائرة السائدة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وتطبيق نظام موحد للاجور في كل اقليم على جميع السكان دون أى تمييز ؛

٩ - وترجو من الامين العام أن يواصل العمل على التعريف على اوسع نطاق ممكن بالآثار السيئة لانشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في كافة الأقاليم المستعمرة ، وكذلك بمقررات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والجمعية العامة في هذه المسألة ، وترجو من جميع الحكومات مساعدة الامين العام في هذا الصدد ؛

١٠ - وترجو من اللجنة الخاصة متابعة النظر في هذه المسألة ، وموافاة الجمعية العامة بتقرير عنها في دورتها الحادية والثلاثين .

الجلسة العامة ٢٤١٤

٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥